

## السعودية تقلص ضريبة العقارات لدفع الاقتصاد

### نحو تعزيز ملكية المواطنين للمساكن بنسبة 70 في المئة

بدأت السعودية تفي بوعداتها لدعم سوق العقارات عبر إعفاءات ضريبية لتحفيز نشاط السوق، في إطار برنامجها لدعم إنتاجية القطاعات الاقتصادية خارج الربع النفطي قصد تنويع مصادر التمويل.

وقال الأمير الملكي إن الحكومة ستتحمل تكلفة ضريبة التصرفات العقارية "عما لا يزيد عن مبلغ مليون ريال من سعر شراء المسكن الأول للمواطن".

وقال وزير الإسكان إن الخطوة ستسهم في تحقيق هدف تعزيز ملكية السعوديين للمساكن إلى 70 في المئة بحلول 2030 في بلد يغلب الشباب على سكانه.

وتعتزم السعودية خفض الإنفاق بنحو 7.5 في المئة في ميزانية العام القادم بحسب بيان أولي للميزانية يتوقع عجزاً للميزانية بنسبة 12 في المئة في 2020 و5.1 في المئة في العام المقبل.

من جانبه قال الوزير ماجد الحقييل، عبر حسابه بموقع "تويتر"، إن الدولة تتحمل ضريبة التصرفات العقارية حتى مبلغ مليون ريال للمساكن الأول، وهو ما سيرفع من نسبة تملك الأسر السعودية إلى 70 في المئة بحلول عام 2030، بحسب صحيفة "عاجل" السعودية.

ووجهت السعودية أنظارها إلى قطاع العقارات بعد انهيار أسعار النفط وأزمة كورونا بهدف جذب المستثمرين، ما يمكن من تخفيف تكلفة الإسكان، وهو توجه في صميم خطة الإصلاح التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

ووافقت الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري التي تديرها الحكومة في يوليو على شراء محفظة عقارية تزيد قيمتها عن 3 مليارات ريال سعودي (780 مليون دولار)، ضمن برنامج "مساكن"، وهي مبادرة ترعاها المؤسسة العامة للتقاضي لتوفير حلول تمويلية بصيغة المرابحة، بتكلفة ثابتة للموظفين والمتقاعدين من القطاعين العام والخاص بهدف تشجيعهم على التملك.

وتبقي الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري مملوكة لصندوق الاستثمارات العامة في المملكة بالكامل، تحت حكم ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. ويعد رفع نسبة تملك الأسر للمساكن من 50 إلى 70 في المئة بحلول 2030، بمقدار لا يقل عن 20 في المئة، من أهداف مشروع رؤية 2030 لإصلاح الاقتصاد وإعادة تشكيل المجتمع السعودي.

ويرى خبراء أن الأمر الملكي يعكس حرص الحكومة على خدمة خطط الإسكان التي تعد في قلب برامج تغيير المجتمع السعودي وتحفيز الاقتصاد.

وتسعى الرياض إلى التخفيف من اعتمادها على النفط الذي يشهد تقلبات وصدمات وتحديات أخرى تتعلق بالناخ فضلاً عن وباء كورونا الذي عرقل الإمدادات، ما دفعها إلى قطاع العقارات لتحسين إسهاماته في التنمية.

وتضغط الحاجة الملحة إلى التخفيف من تكلفة الإسكان على الحكومة في الوقت الذي تحارب فيه التأثير الاقتصادي لانخفاض أسعار النفط بسبب وباء كورونا.

ونسبت وكالة الأنباء الألمانية لتوفيق بن صالح قوله "أصبح كل شيء غالياً، الأسعار تزداد بشكل جنوني لا يصدق مع تراجع قيمة الريال اليمني". وأضاف "لست أنا وحدي من يشكو من هذا الوضع المأساوي، هناك نازحون كثر من الحديدة أتوا إلى تعز، ويعيشون ظروفًا إنسانية صعبة، بعضهم يحصل على مساعدات، فيما آخرون لا ندري كيف يعيشون مع هذا الغلاء الفاحش".

ولفت إلى أنه بات عاجزاً عن توفير متطلبات الحياة لأطفاله الخمسة، مطالباً السلطات بالعمل على الحد من هذا التدهور الكبير للعملة، من أجل عودة الأسعار إلى طبيعتها.

وتابع "نحن نعيش كارثة حقيقية، ومن يقودون الحرب المستمرة لا يهمهم أمرنا.. أين العالم لينظر إلينا؟". قصة بن صالح تعبير عن حياة الملايين من اليمنيين الذين باتوا على حافة المجاعة، فيما قرابة 80 في المئة من

الرياض - ترجم العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز خطته لدعم قطاع العقارات بإصدار تحفيزات وإعفاءات ضريبية جديدة في مبادرة تعكس حرص الرياض على إسهام القطاع العقاري في دفع الاقتصاد ضمن رؤية المملكة 2030.

وأصدر الملك سلمان بن عبدالعزيز أمراً ملكياً الجمعة يعفي الصفقات العقارية من ضريبة القيمة المضافة البالغة 15 في المئة ويفرض ضريبة جديدة بنسبة 5 في المئة على التصرفات العقارية، إذ تحرك الدولة الخليجية لتنشيط الاقتصاد المتضرر جراء انخفاض أسعار النفط وجائحة كوفيد - 19.

وتنقلت وكالة الأنباء السعودية "واس" أنه تم بموجب الأمر فرض ضريبة باسم ضريبة التصرفات العقارية على الاستيرادات العقارية، حيث يحدد وزير المالية ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل الاستيرادات العقارية التي تعفى من ضريبة القيمة المضافة، وتخضع لضريبة التصرفات العقارية.

وقال وزير المالية السعودي محمد الجديعان على تويتر إن "الأمر الذي تم نشره عبر وسائل الإعلام الحكومية يهدف إلى المساعدة في تحفيز النمو الاقتصادي وتقديم الدعم للمواطنين السعوديين".

وقال وزير المالية السعودي محمد الجديعان على تويتر إن "الأمر الذي تم نشره عبر وسائل الإعلام الحكومية يهدف إلى المساعدة في تحفيز النمو الاقتصادي وتقديم الدعم للمواطنين السعوديين".

وتتحمل الدولة ضريبة التصرفات العقارية للمساكن الأول عملاً لا يزيد على مليون ريال من سعر شراء المسكن، وذلك لكافة المواطنين الراغبين في تملك مسكنهم الأول.

وتواجه السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، ركوداً كبيراً مع انكماش الاقتصاد سبعة في المئة في الربع الثاني من العام الحالي وارتفاع البطالة إلى مستوى قياسي عند 14.5 في المئة. وزادت الحكومة في يوليو الماضي ضريبة القيمة المضافة لثلاثة أمثالها عند 15 في المئة لدعم الإيرادات غير النفطية، لكن التحرك كبح الطلب المحلي.

وأوضح وزير المالية محمد الجديعان على تويتر أن الأمر الملكي "يهدف إلى دعم أبناء الوطن وبناته والتخفيف عنهم وتمكينهم من امتلاك مساكنهم، كما يساهم في تنمية اقتصاد المملكة من خلال تحفيز القطاع العقاري السكني والتجاري".

ودشن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، الحاكم الفعلي للبلاد، خطة طموحة لتنويع الاقتصاد وخلق الملايين من فرص العمل للسعوديين. وتقول الحكومة إنها ملتزمة بالخطة لكن البرامج ستخضع لـ"تحسينات هيكلية" وستتم إعادة تحديد أولوياتها لتحفيز النمو.



الطفولة اليمنية تستغيث

## الانهيار غير المسبوق للريال اليمني يفاقم الأزمة الإنسانية

### نقص التمويل يتسبب في إغلاق 15 برنامجاً إنسانياً رئيسياً في البلاد

بالتزامن مع قرار جماعة الحوثي منع التعامل مع الفئات النقدية من العملة الجديدة التي قامت بطباعتها الحكومة الشرعية.

وتابع "تراكمت كميات كبيرة من الفئات النقدية الجديدة في المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة وتمت مبادلتها بالدولار أو الريال السعودي، مما أدى إلى ضغط إضافي على العملة المحلية".

81 في المئة من اليمنيين البالغ عددهم 30 مليوناً، يعانون من فقر مدقع حسب الصليب الأحمر

ولفت إلى أن "هناك أسباباً أخرى تمثلت في طباعة كميات كبيرة من العملة من قبل الحكومة، ونزولها إلى السوق عبر المرتبات، ما أدى إلى زيادة العروض من العملة المحلية، في ظل عدم وجود معروض من العملة الصعبة، جراء أزمة كورونا التي أدت إلى تراجع أسعار النفط وحجم التحويلات والمساعدات النقدية إلى اليمن، ما شكل ضغطاً كبيراً على الريال".

وتحدث عن أن هناك سبباً سياسياً تمثل باستمرار الاحتقان في جنوب اليمن، بين الحكومة والمجلس الانتقالي، وعدم العمل على تنفيذ اتفاق الرياض، من أجل خلق مناخ يساعد على استقرار العملة.

وأشار الباحث الاقتصادي إلى أن انهيار العملة كان له تأثير مباشر وكارثي على حياة الناس، مطالباً بأن يكون هناك إعلان حالة طوارئ اقتصادية من قبل الحكومة والبنك المركزي لمناقشة الأمر وإيجاد حلول لذلك.

وأضاف "لا بد من مجموعة معالجة على المستوى المحلي والإقليمي، حيث يجب أن تتحمل دول التحالف مسؤوليتها في الدعم بشكل مباشر خلال المرحلة الراهنة في اليمن، لاسيما أنها تسيطر على الموانئ وتعيق حركة المصارف وحتى عملية تصدير النفط والغاز من البلاد".

وشدد نصر على ضرورة عودة الحكومة اليمنية إلى الداخل، وأن تبدأ بإدارة المؤسسات الاقتصادية والموائن والعمل على استقطاب النقد الأجنبي لتغطية احتياجات السوق.

كما نفذ ناشطون في مواقع التواصل الاجتماعي حملة إلكترونية تدعو إلى التدخل العاجل لوقف انهيار الريال اليمني، معتبرين أن تراجع العملة يمس أمن المواطن الغذائي.

وأدى هذا التراجع في العملة إلى إغلاق محال ومنتشآت الصرافة في عدة محافظات خلال الأيام الماضية، خشية استمرار التدهور.

ويقول محمد الحمادي أحد الشباب اليمنيين إن الوضع في بلاده بات أشد مأساوية، وسط تجاهل حكومي كبير. وأضاف أنه يلامس أسراً باتت تعاني الوضع بشكل محزن للغاية، مشيراً إلى أن هناك أفراداً باتوا يعانون من سوء التغذية الحاد نتيجة عدم قدرتهم على توفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة.

وتابع "حتى الناس الذين ظروفهم المعيشية توصف بأنها جيدة تأثروا كثيراً بانهاض الريال اليمني، فالأسعار تزحف أي شخص يذهب إلى السوق، بغض النظر عن دخله".

وأردف "الكامليات لم تعد موجودة لدى معظم الأسر التي أجبرت على التركيز فقط على الأساسيات".

ولفت إلى أن الكثيرين أيضاً يشكون من فساد هائل في ملف المساعدات، حيث يتم تقديم الإغاثة لبعض الناس، ويتم بيع الكثير منها في الأسواق، فيما المواطن البسيط هو من يتحمل ضريبة استمرار الحرب والوضع المأساوي.

وكان الدولار الواحد يقبل اندلاع الحرب في اليمن، يساوي فقط 215 ريالاً، قبل أن يؤدي الصراع المستمر إلى هذا التدهور الحاد.

ويأتي الاحتقان السياسي واستمرار الفوضى في البلاد إضافة إلى الإهمال الحكومي وتقصير التحالف العربي من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى استمرار هذا التدهور.

ويقول مصطفى نصر، باحث اقتصادي، رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي في اليمن (أهلي)، إن هناك عدة أسباب أدت إلى انهيار العملة مؤخراً، بعضها سياسي، وأخرى اقتصادية ومالية.

السكان بحاجة إلى مساعدات إنسانية وفق تقارير أممية.

وتقول اللجنة الدولية للصليب الأحمر إن 81 في المئة من اليمنيين البالغ عددهم 30 مليوناً، باتوا يعانون من فقر مدقع.

وخلال الأيام الماضية تراجع الريال اليمني إلى أدنى مستوى في تاريخه، ووصل سعر الدولار في المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة المعترف بها دولياً إلى 850 ريالاً، ما أدى إلى ارتفاع حاد في الأسعار، وسط شكوى وسخط كبير من قبل السكان.

وفي 23 سبتمبر، قالت الأمم المتحدة إن الريال اليمني فقد ربع قيمته منذ مطلع العام الجاري، ما أدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار.

وأشارت في بيان صادر عن برنامج الأغذية العالمي التابع لها، إلى تصاعد الصراع عبر أكثر من 40 جبهة في اليمن، وباتت تكلفة الأغذية الأساسية أعلى من أي وقت مضى.

ويأتي ذلك مع تقليص كبير في حجم المساعدات التي يعتمد عليها الكثير من اليمنيين بسبب نقص التمويل.

ارتفاع تكلفة الأغذية في ظل تصاعد الصراع عبر أكثر من 40 جبهة وارتفاع الاحتجاجات الشعبية

وأعلن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن، في بيان له، في الثالث الأخير من سبتمبر، أنه تم إغلاق أو تقليص 15 برنامجاً إنسانياً رئيسياً في البلاد، بسبب نقص التمويل، محذراً من أن بلقي 30 مشروعاً المصير ذاته بسبب عدم الحصول على الأموال.

والانهيار الكبير في قيمة الريال اليمني وتدهور الخدمات أدى إلى اندلاع احتجاجات ووقفات احتجاجية في عدة مناطق، أبرزها مدينة تعز، إضافة إلى خروج احتجاجات في محافظة حضرموت شرقي البلاد.

صنعاء - دخلت الأزمة اليمنية في أعقاب اندحار قيمة الريال في مفترق خطير حيث يهدد ارتفاع الأسعار بمزيد توسيع رقعة الفقر والجوع في البلد في ظل توقف المساعدات الإنسانية بفعل الوباء والصعوبات الاقتصادية العالمية.

"لم نعد قادرين على شراء المستلزمات الأساسية للحياة، فالوضع بات لا يطاق، ولا نستطيع العيش في ظل هذه المأساة المتفاقمة"، بهذه الكلمات يسرد المواطن اليمني توفيق بن صالح المأساة التي يعيشها وأسرتها جراء انهيار الوضع الإنساني في البلاد، مع تراجع غير مسبوق للعملة، ما أدى إلى ازدياد حاد في الأسعار، مسبباً معاناة مضاعفة للسكان.

بن صالح يعيش في مدينة تعز جنوب غربي اليمن، وهو نازح من محافظة الحديدة غرباً، بسبب الحرب المستمرة في هذا البلد الفقير للعام السادس على التوالي.

سابقاً لدراسة تاربية، لكن يشكو كثيراً من التدهور المعيشي الذي بات هماً كبيراً.

وتنسبت وكالة الأنباء الألمانية لتوفيق بن صالح قوله "أصبح كل شيء غالياً، الأسعار تزداد بشكل جنوني لا يصدق مع تراجع قيمة الريال اليمني". وأضاف "لست أنا وحدي من يشكو من هذا الوضع المأساوي، هناك نازحون كثر من الحديدة أتوا إلى تعز، ويعيشون ظروفًا إنسانية صعبة، بعضهم يحصل على مساعدات، فيما آخرون لا ندري كيف يعيشون مع هذا الغلاء الفاحش".

ولفت إلى أنه بات عاجزاً عن توفير متطلبات الحياة لأطفاله الخمسة، مطالباً السلطات بالعمل على الحد من هذا التدهور الكبير للعملة، من أجل عودة الأسعار إلى طبيعتها.

وتابع "نحن نعيش كارثة حقيقية، ومن يقودون الحرب المستمرة لا يهمهم أمرنا.. أين العالم لينظر إلينا؟". قصة بن صالح تعبير عن حياة الملايين من اليمنيين الذين باتوا على حافة المجاعة، فيما قرابة 80 في المئة من



الإسكان في قلب الخطط